الأمم المتحدة

DP/OPS/2014/3

Distr.: General
31 March 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام ٢٠١٤

٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، جنيف

البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

تقرير نشاط فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن عام ٢٠١٣

موجز

بهذا يقدِّم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذا التقرير عن نشاط خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للسنة المنتهية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. كما تُعرض بصورة مستقلة استجابة إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إزاء هذا التقرير عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٦/١٣.

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في:

(أ) أن يحيط علماً بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٣؛

(ب) أن يحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجعة الحسابية التي يزيد عمرها على ١٨ شهراً؛ و

(ج) أن يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣ (عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨).

14-28435X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الصفحة
أولاً –	مقدمة	٣
ثانياً –	دور ومهام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات	٣
ثالثاً –	خطة العمل السنوية المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٣	٤
رابعاً –	السمات الرئيسية لأنشطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣	٦
خامساً –	إطار المساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢٣
سادساً –	الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات	٢٣
سابعاً –	الخدمات الاستشارية	٢٥
ثامناً –	التحقيقات	٢٦
تاسعاً –	ملخص بمتابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات	٣٣
عاشراً –	المسائل التشغيلية	٣٦

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

١ – توصيات المراجعة الحسابية التي لم يتم حسْمها، الصادرة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بأكثر من ١٨ شهراً

٢ – عناوين جميع تقارير المراجعة الحسابية الصادرة خلال عام ٢٠١٣

٣ – اللجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات – التقرير السنوي لعام ٢٠١٣

٤ – التقارير الصادرة عن فريق مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٣ فيما يتصل بالتقييمات الأوَّلية أو التحقيقات التي أدّت للكشف عن سوء سلوك

أولاً – مقدمة

١ – يسر فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يزوِّد المجلس التنفيذي بالتقرير السنوي المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن السنة المنتهية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويضم هذا التقرير تفاصيل مطروحة عملاً بمقرري المجلس التنفيذي ٢٠٠٨/١٣ و٢٠١٢/١٨ وبصورة محدَّدة: (أ) جدول يعرض توصيات مراجعة الحسابات التي لم يتم حسمها حسب السنة والفئة؛ (ب) شرح للنتائج التي ما زالت بغير حسم على مدار ١٨ شهراً أو أكثر؛ ثم عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال السنة.

٢ – ويُعد مدير فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات مسؤولاً أمام المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو يساعده فيما يتصل بمهمته في مجال المساءلة. وفي هذا المضمار يكفل الفريق المذكور أعلاه عنصراً للاطمئنان، كما يسدي المشورة ويوصي بالتحسينات ويساعد على تعزيز نُظم إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة على صعيد المنظمة. ويسعى الفريق أيضاً إلى تعزيز ودعم المساءلة من خلال إجراء التحقيقات في تقارير انتهاكات القواعد والنُظم والتوجيهات المتصلة بالجوانب الإدارية أو بالسياسات المنطبقة. وبالإضافة إلى ذلك يعمل الفريق جاهداً على دعم الإدارة في تطبيق السياسات والتوجيهات العامة لمكتب خدمات المشاريع على النحو الموضَّح في الخطة الاستراتيجية للمكتب ٢٠١٠–٢٠١٣ (DP/2009/36).

٣ – وقد واصل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التفاعل مع اللجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات التابعة لمكتب خدمات المشاريع خلال عام ٢٠١٣. وطبقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٨/٣٧ يرد رفق هذا التقرير السنوي للجنة المذكورة لعام ٢٠١٣ بوصفه المرفق ٣.

ثانياً – دور ومهام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

ألف – الولاية والمهام والمعايير

٤ – يرد وصف ولاية المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (مقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٢/٥) بصورته المنقَّحة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. كما يرد في بنود النظام ٦–٠١ إلى ٦–٠٣ وفي القواعد ١٠٦–٠١ إلى ١٠٦–٠٣ تعريف لدور الفريق التابع لمكتب خدمات المشاريع.

٥ - أما النطاق والمسؤولية والمساءلة والمعايير فيما يتصل بفريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المعني بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، فيرد في ميثاق الفريق، الصادر عن المدير التنفيذي بوصفه التوجيه التنفيذي رقم ٢٥. واتساقاً مع توصيات التقييم الخارجي لمهمة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٢، تمّ تنقيح الميثاق وبدأ سريانه اعتباراً من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويشير التغيير الرئيسي إلى تقديم تقرير عن النشاط السنوي للفريق المذكور أعلاه بصورة مباشرة إلى المجلس التنفيذي بحيث يعكس استقلاله التنظيمي.

٦ - ويرد كذلك تعريف دور الفريق في التوجيه التنظيمي رقم ٢ ''إطار المساءلة وسياسات الرقابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع'' والتوجيه التنظيمي رقم ١٥ (الإضافة ٢)، ''الهيكل العالمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وبالإضافة إلى تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات إلى مكتب خدمات المشاريع، يتولى الفريق قيادة تحقيقات المدير التنفيذي فيما يُدعى بوقوعه من حالات الغش أو الفساد أو إهدار للموارد أو استغلال السلطة وغير ذلك من حالات سوء السلوك وانتهاكات نُظم وقواعد مكتب خدمات المشاريع أو توجيهاته في المجال الإداري أو في مجال السياسات.

باء - التنسيق مع مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة وغيره من هيئات الرقابة بالأمم المتحدة

٧ - عمل الفريق على تنسيق أعماله في مجال المراجعة الداخلية للحسابات مع مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة، فضلاً عن تزويد المجلس بما يصل إليه من نتائج تتحقق في هذا الشأن. وفضلاً عن ذلك فقد شملت عملية التخطيط السنوي للفريق إجراءات التشاور مع مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة.

٨ - كما واصل الفريق تنسيق أنشطته مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، ومع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في منظمات الأمم المتحدة ومع وحدة التفتيش المشتركة.

ثالثاً - خطة العمل السنوية المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٣

٩ - كانت الأهداف الأساسية لخطة العمل لعام ٢٠١٣ تتمثل في تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، وتزويد المدير التنفيذي بما يضمن فعالية أداء الضوابط والإجراءات الداخلية على النحو المطلوب. وشملت خطة العمل مناقشة تفصيلية

للنهج المتبع في التخطيط، وللأهداف المنشودة ولنطاق تقييم المخاطر وطبيعة خدمات مراجعة الحسابات وميزانية التشغيل.

ألف – خطة المراجعة الداخلية للحسابات على أساس المخاطر

١٠ – يعمل تقييم المراجعة الحسابية على أساس المخاطر على تحديد المجالات المحتملة للمراجعة التي تنطوي على أفدح المخاطر للمنظمة مع تصنيفها حسب الأولوية. وهذا يتحقق من خلال الاعتماد على نظام إدارة المخاطر الذي سبق وأن وضعته الإدارة. ويتيح تقييم للمخاطر تخصيص موارد المراجعة الداخلية للحسابات لصالح المجالات التي تشكّل أهم العناصر بالنسبة لنجاح المنظمة في تحقيق الغايات التي تسعى إليها. ويتم توثيق النتيجة في خطة عمل للمراجعة الداخلية على أساس المخاطر.

١١ – وخلال إعداد خطة عمله لعام ٢٠١٣، قام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بصقل نموذج تقييم المخاطر الذي سبق استخدامه في سنوات ماضية بما يضمن الاتساق بين أولويات المراجعة الداخلية للحسابات وأهداف إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واعتمد الفريق على العناصر التي ينطوي عليها نظام إدارة المخاطر الذي تم اتباعه بموجب بند النظام المالي ٤-١٠ والقاعدتين الماليتين ١٠٤-٠١ و١٠٤-٠٢ لمكتب خدمات المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك يعكف المكتب على وضع نظام لإدارة المخاطر يتصف بأنه منهجي وشامل ويمكن تطبيقه على صعيد المنظومة بأسرها. وعندما يصبح هذا النظام قيد التشغيل الكامل فلسوف يتيح المزيد من المعلومات لصالح المراجعة على أساس تقييم المخاطر.

١٢ – أما خطة عمل المراجعة الحسابية لعام ٢٠١٣، وهي تقوم على أساس تقييم المخاطر فتعترف بالتنوع الجغرافي لعمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الصعيد العالمي بأسره فيما شملت مراجعات تمت على أساس الامتثال والأداء على السواء.

باء – التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل السنوية

١٣ – تم إنجاز جميع المراجعات الداخلية للحسابات المخطط لها في عام ٢٠١٣، كما صدرت خلال العام التقارير النهائية ذات الصلة (انظر الجدول ١)

الجدول ١

حالة تنفيذ خطة العمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

	المراجعات الداخلية لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات	مراجعات المشاريع	المجموع
عدد المراجعات الحسابية المخططة في عام ٢٠١٣	٨	صفر*	٨
مجموع تقارير المراجعة الحسابية الصادرة	٨	١٣	٢١
مجموع المراجعات الحسابية التي تم ترحيلها إلى عام ٢٠١٤	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

* بوصفها مراجعات حسابية للمشاريع تمتّ بناءً على طلب العملاء.

رابعاً – السمات الرئيسية لأنشطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣

١٤ – على نحو ما لوحظ في الجدول ١، فقد أصدر الفريق ٢١ تقريراً خلال عام ٢٠١٣ مقابل ٣٤ تقريراً خلال عام٢٠١٢. وكان هذا راجعاً إلى انخفاض في عدد التقارير الصادرة عن مراجعات المشاريع خلال العام باعتبار أن تلك المراجعات تتم بناءً على طلبات من جانب العملاء فضلاً عن تلبية متطلبات الإبلاغ طبقاً لاتفاقات المشاريع.

١٥ – وهناك فئتان مستقلتان تعكسان الاختلافات في النهج المتبع:

(أ) مراجعات داخلية للحسابات بواسطة فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (ثمانية تقارير)؛

(ب) مراجعات حسابية للمشاريع تمت تحت إشراف الفريق بواسطة شركات أو خبراء استشاريين من المهنيين العاملين في مجال مراجعة الحسابات من أجل تلبية متطلبات الإبلاغ عن المشاريع (١٣ تقريراً).

١٦ – أما تقارير مراجعة الحسابات، وعددها ٢١ الصادرة في عام ٢٠١٣، فقد شملت ١٣٥ من توصيات مراجعة الحسابات، ومن بينها ٨٧ توصية تتصل بتقارير المراجعة الداخلية للحسابات (الجدول ٣) ثم ٤٨ توصية تتصل بتقارير مراجعة المشاريع (الجدول ٧).

ألف – المراجعة الداخلية للحسابات التي تمت مباشرة بواسطة فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

تقارير المراجعة الداخلية الصادرة

١٧ – خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ صدرت عن الفريق ثمانية تقارير للمراجعة الداخلية وقدِّمت إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على النحو الوارد تفصيلاً في الجدول ٢.

الجدول ٢

قائمة بتقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٣

الوحدة أو الجهة التنظيمية	التصنيف*
المراجعة الداخلية لمجموعة بانكوك	مُرضٍ جزئياً
المراجعة الداخلية لمحور الكونغو التشغيلي	مُرض جزئياً
المراجعة الداخلية لمحور العراق التشغيلي	مُرض
المراجعة الداخلية لمحور الأرجنتين التشغيلي	مُرض
المراجعة الداخلية لإدارة البائعين في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مُرض جزئياً
المراجعة الداخلية لعملية استخدام فرادى المتعاقدين بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مُرضٍ
المراجعة الداخلية لإدارة السفر في المقر	مُرض جزئياً
المراجعة الداخلية لإدارة الأصول في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مُرض جزئياً

* طبقاً للتعاريف المتوائمة المعتمدة من جانب دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠:

- تقدير ''مُرض'' يعني ''أن الضوابط الداخلية والحوكمة وعمليات إدارة المخاطر تم إقرارها بصورة كافية وأنها تؤدي وظيفتها جيداً، ولم يتم تحديد أي مسائل تؤثر بصورة ملموسة على تحقيق غايات الكيان الخاضع للمراجعة''؛

- تقدير ''مُرضٍ جزئياً'' يعني ''أن الضوابط الداخلية والحوكمة وعمليات إدارة المخاطر تم إقرارها وأنها تؤدي وظيفتها بشكل عام ولكنها بحاجة إلى تحسين. وثمة مسألة واحدة أو عدة مسائل جرى تحديدها ويمكن أن تؤثر سلباً على تحقيق غايات الكيان الخاضع للمراجعة الداخلية''.

تحليل توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام ٢٠١٣

١٨ - عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٨/١٣ قام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بتحليل التوصيات الصادرة على أساس مستوى الأهمية والمبرر وتواتر الحدوث في مجال وظيفي.

١٩ - وقد تناقص عدد التوصيات الصادرة فيما يتصل بالمراجعة الداخلية من ١٨٠ في عام ٢٠١٢ إلى ٨٧ في عام ٢٠١٣ وأدى ذلك إلى انخفاض متوسط عدد التوصيات على أساس تقرير المراجعة من ١٥ في عام ٢٠١٢ ليصبح ١١ في عام ٢٠١٣، وهذا يتفق مع مشورة اللجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات مع زيادة التركيز في مجال المراجعة الداخلية على جانب المخاطر الأكثر أهمية وعلى القضايا المنظومية.

مستوى أهمية توصيات مراجعة الحسابات المتصلة بالمراجعات التي اضطلع بها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

٢٠ - من بين التوصيات الصادرة البالغ عددها ٨٧ توصية، جرى التعامل مع ٥٢ منها (٦٠ في المائة) بوصفها شديدة الأهمية[(١)] و٣٥ (٤٠ في المائة) متوسطة الأهمية على النحو المبيَّن في الجدول ٣.

(١) التعاريف (كما وردت في الوثيقة DP/2007/38):

مرتفع: الإجراءات تُعد لازمة بما يكفل أن لا يتعرض مكتب خدمات المشاريع إلى مخاطر عالية (بمعنى أن يؤدي عدم اتخاذ إجراءات إلى نتائج خطيرة أو جسيمة بالنسبة للمنظمة).

متوسط: تُعد الإجراءات ضرورية لتجنب التعرض لمخاطر فعْلية (بمعنى أن يؤدي عدم اتخاذ إجراءات إلى احتمال حدوث نتائج ذات عواقب ملموسة).

منخفض: الإجراءات تُعد مرغوبة ومن شأنها أن تفضي إلى تعزيز الرقابة أو إلى تحسين مردود القيمة مقابل الأموال.

الجدول ٣

تصنيف توصيات مراجعة الحسابات حسب مستوى الأهمية

مستوى الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية إلى المجموع		
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
مرتفع	٥٣	٥٩	٥٢	٣٥	٣٣	٦٠
متوسط	٩٣	١٢١	٣٥	٦٢	٦٧	٤٠
منخفض	٥	صفر	صفر	٣	–	–
المجموع	**١٥١**	**١٨٠**	**٨٧**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

سبب قضايا مراجعة الحسابات

٢١ - تعريف أسباب قضايا مراجعة الحسابات تم إقراره في الوثيقة DP/2007/38[٢]، ومن خلاله عمل فريق مراجعة الحسابات والتحقيقات على تحديد السبب الجذري لكل مسألة من مسائل مراجعة الحسابات وغاية الرقابة التي تقوم على أساسها. وفي عام ٢٠١١ خلص فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى أن عدم الامتثال يشكِّل نتيجة ناجمة عن سبب جذري أساسي قبل أن يكون سبباً يتصل بقضية من قضايا مراجعة الحسابات.

٢٢ - وعلى ذلك فإن السببين الجذريين الرئيسيين لقضايا المراجعة الحسابية على نحو ما تمت إثارته في عام ٢٠١٣ يتمثلان في قصور التوجيه (٦٣ في المائة) ثم في المبادئ التوجيهية (٣٣ في المائة) على النحو المبيَّن في الشكل ١. أما الأسباب الأخرى (نقص الموارد والخطأ البشري) فكانت تشكِّل نسبة ٣ في المائة ونسبة ١ في المائة على التوالي من توصيات مراجعة الحسابات.

(٢) التعاريف (حسب ما ورد في الوثيقة DP/2007/38):

الامتثال: عدم الامتثال للنُظم والقواعد والإجراءات المنصوص عليها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

المبادئ التوجيهية: غياب إجراءات خطيّة لتوجيه الموظفين لدى أدائهم لمهامهم.

التوجيه: قصور أو غياب الإشراف من جانب المشرفين.

الخطأ البشري: أخطاء يرتكبها الموظفون المكلّفون بأداء مهام محددة.

الموارد: قصور الموارد (الأموال والمهارات والموظفون) اللازمة للاضطلاع بنشاط أو مهمة.

الشكل ١

توصيات المراجعة الداخلية للحسابات طبقاً لسبب قضايا المراجعة

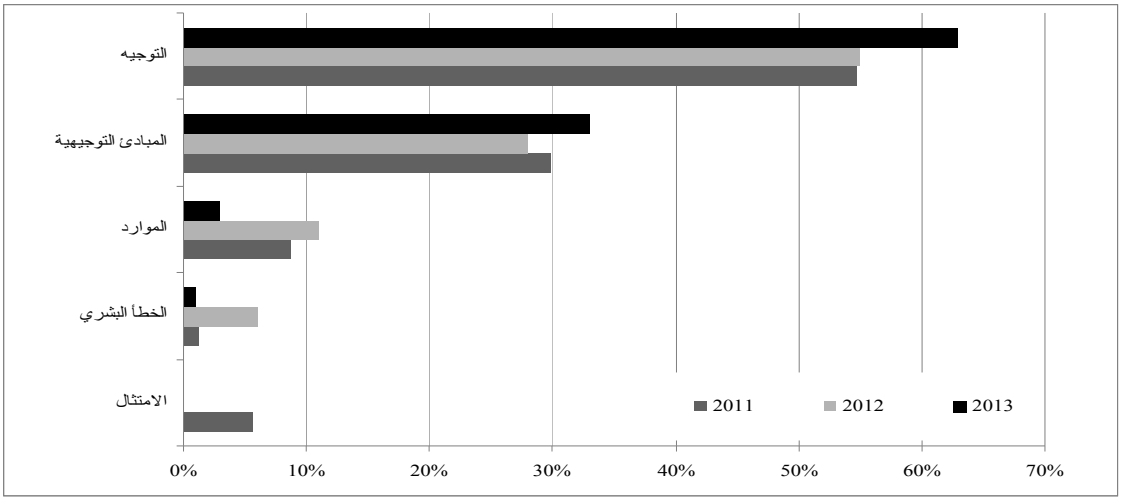

تواتر صدور التوصية بمراجعة حسابية حسب المجال الوظيفي

٢٣ - يعرض الشكل ٢ تواتر صدور توصيات مراجعة الحسابات حسب المجال الوظيفي. وتتصل معظم التوصيات بالموارد البشرية (٢٥ في المائة) وبإدارة المشاريع (٢٤ في المائة) وبالإدارة العامة (٢٣ في المائة) ثم يعقبها المشتريات (١٥ في المائة) والإدارة الاستراتيجية والقيادة المشتركة (٨ في المائة) والتمويل (٥ في المائة). وتجدر ملاحظة أن هذا التوزيع حسب المجال الوظيفي ينطلق على أساس نطاق المراجعة الحسابية على النحو المبيَّن في تقييم المخاطر الذي تم إجراؤه بالنسبة لكل نشاط يتم القيام به.

الشكل ٢

توصيات المراجعة الداخلية للحسابات حسب المجال الوظيفي

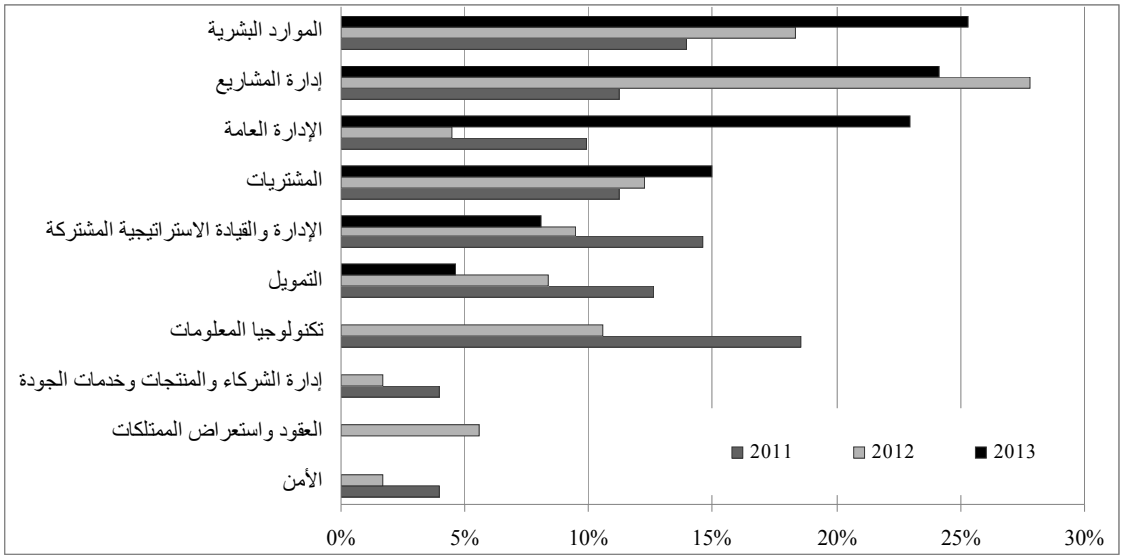

المجالات الرئيسية للتحسين على النحو المحدَّد في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٣

٢٤ - استكمالاً للتحليل السابق، يوضح الجدول ٤ عدد التوصيات الصادرة حسب نوعية الهدف المنشود والمجال الوظيفي[٣] وكانت الأعلى في هذا المجال هي التوصيات المتعلقة بالمسائل التشغيلية (٤٤ في المائة) والامتثال (٣٩ في المائة) ثم القضايا المتصلة بالتعامل مع المسائل الاستراتيجية (١١ في المائة). ويعقب الجدول ٤ موجز مختصر بالقضايا الرئيسية المثارة في توصيات مراجعة الحسابات.

الجدول ٤

عدد التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٣ حسب نوعية الهدف

المجال الوظيفي	التشغيلي	الامتثال	الاستراتيجي	الإبلاغ	المجموع	النسبة المئوية من المجموع
الموارد البشرية	١٢	٨	١	١	٢٢	٢٥
إدارة المشاريع	٧	١١	٢	١	٢١	٢٤
الإدارة العامة	٦	٩	٢	٣	٢٠	٢٣

(٣) حسب الأهداف المتعلقة بالكيان ذي الصلة الواردة في ”إدارة مخاطر المشاريع - إطار متكامل“ (١٩٩٤)، صادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي.

المجال الوظيفي	التشغيلي	الامتثال	الاستراتيجي	الإبلاغ	المجموع	النسبة المئوية من المجموع
المشتريات	٦	٦	١	صفر	١٣	١٥
الإدارة والقيادة الاستراتيجية المشتركة	٣	صفر	٤	صفر	٧	٨
التمويل	٤	صفر	صفر	صفر	٤	٥
المجموع	**٣٨**	**٣٤**	**١٠**	**٥**	**٨٧**	**١٠٠**
النسبة المئوية من المجموع	**٤٤**	**٣٩**	**١١**	**٦**	**١٠٠**	

الأمور التشغيلية

٢٥ - في مجال إدارة المشاريع صدرت التوصيات من أجل: (أ) تدعيم عملية قبول الارتباط من خلال إخضاع مذكرة تحليل التنفيذ إلى موافقة السلطة الملائمة قبل توقيع أي اتفاق قانوني؛ (ب) تنفيذ تدابير تخفيف المخاطر على النحو الذي تقرره لجنة قبول الشراكة؛ (ج) الوصول إلى الحد الأمثل من حيث الأسلوب الذي يتم به إقامة المشاريع في نظام ATLAS بحيث تتحقق أكبر فائدة من الأساليب التي تتبع في الرقابة الإدارية والمراقبة المالية؛ (د) استعراض وإغلاق جميع المشاريع التي تفتقر إلى النشاط التشغيلي في السنة المنقضية وإكمال الإغلاق المالي للمشاريع التي تم إغلاقها عملياً قي حدود ١٨ شهراً على نحو ما تقضي به القواعد والنُظم المالية. (هـ) ضمان أن الإيراد يتم الاعتراف به على أساس الخدمات المنفَّذة وليس على أساس الفواتير المقدمة وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (و) ضمان إعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بمخاطر طرح العطاءات وتحميلها على المشاريع؛ (ز) دعم نُظم الإدارة فيما يتصل بالضمانات المصرفية من خلال التنسيق الدوري مع مديري المشاريع بما يكفل تحقيق الإنجاز والعمل دورياً على إجراء عمليات تحقق واقعي للضمانات المصرفية؛ (ح) تدعيم عملية ضمانات المشاركة وكفالة تسلّم المشاريع على النحو السليم. ومن شأن الحزمة التي تجمع بين هذه المبادئ التوجيهية والأدوات فضلاً عن ممارسة رصد أكثر فعالية، أن تساعد على التصدي للمسائل التي يتم إثارتها.

٢٦ - وفي مجال المشتريات صدرت التوصيات من أجل: (أ) تنقية قاعدة بيانات البائعين بما يكفل أن لا تشمل بائعين تظهر أسماؤهم على قائمة مكتب الأصول الأجنبية والرقابة (الولايات المتحدة) المتعلقة برعايا محددين بصورة خاصة أو بشركات أو أفراد يُنظر إليهم

على أنهم يفتقرون إلى الصلاحية وتظهر أسماؤهم على قائمة الجزاءات المالية للأمم المتحدة أو على قوائم شُعبة المشتريات بالأمم المتحدة أو البنك الدولي؛ (ب) وضع آلية مراقبة ملائمة بحيث يتم إرسال الطلبات المتعلقة بالموافقة على البائعين إلى المقر ذات الصلة من أجل الموافقة/أو إنشاء مشاريع انفرادية وبحيث لا يتم ذلك إلاّ بعد استعراض يتم حسب الأصول بواسطة مسؤول المشتريات على مستوى مركز العمليات؛ (ج) الاحتفاظ بقاعدة بيانات لمقدمي العطاءات مزوَّدة بمعلومات عن البيانات الرئيسية المتعلقة بالمديرين وتفاصيل التسجيل والعناوين والتفاصيل المصرفية وما إليها؛ (د) ضمان أن لا تضم لجان تقييم العطاءات موظفين ينتمون إلى المشروع الذي تخضع أعماله للتقييم؛ (هـ) الحفاظ على السرية بالنسبة لما ينطوي عليه تقييم عطاء المشروع؛ (و) ضمان أن يتم توثيق تقديرات المهندسين لجميع المشاريع على النحو السليم مع البتّ فيها مركزياً على مستوى مركز العمليات وبواسطة لجنة/فريق استعراض بموافقة سلطة المشتريات ثم (ز) ضمان أنه عند تنفيذ المشتريات استجابة إلى طلب مقدَّم من عميل، يتم توحيد العروض المرتبطة بهذا الطلب دون الفصل بين الموردين المختلفين للعناصر ذات الصلة.

٢٧ - وفي مجال الموارد البشرية، صدرت التوصيات من أجل: (أ) إنشاء نظام رصد لتبرير المبالغ المدفوعة إلى المتعاقدين الأفراد العاملين من البيوت عن الوقت الذي تم إنفاقه في البلد الأصلي؛ (ب) إيجاد خطة عمل تؤدي إلى تكامل النُظم لصالح أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة في توظيف المتعاقدين الأفراد؛ (ج) النظر في تفعيل أداة برنامجية للتوقيع الإلكتروني بما يكفل تقليل اعتماد المنظمة على الأوراق والعمليات اليدوية؛ (د) وضع أُسس ومؤشرات رئيسية للأداء عن الزمن المستغرَق في عملية التوظيف والاختيار بما يزيد من فعالية الرصد والرقابة بالنسبة إلى كفاءة عملية الاتفاقات مع فرادى المتعاقدين؛ (هـ) ضمان القيام بعمليات التحقق من المعلومات الأساسية في جميع حالات ارتفاع عنصر المخاطرة لدى العمل حسب اتفاق المتعاقدين الأفراد قبل موافاة المرشحين بالرسائل ذات الصلة؛ (و) تطوير أداة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الموافقة الإلكترونية المباشرة على طلبات المِنْح التي ترتبط بتفويض السلطة؛ (ز) زيادة الفعالية في استخدام نظام السجلات من أجل الارتباط مع المتعاقدين الأفراد والنظر في إنشاء سجلات للمرشحين الذين تضمهم القوائم المختصرة و(ح) تنقيح سجل وثيقة التعاقد مع المتعاقدين الأفراد وبما يكفل اختصار المعلومات الأساسية في حدود صفحة واحدة بما في ذلك توقيعات المدير المسؤول عن الاستخدام والفرد المتعاقد.

٢٨ - وفي مجال إدارة الأصول صدرت التوصيات من أجل: (أ) ضمان إجراء تحليل مادي عملاً بالقاعدة الأساسية المطبَّقة بواسطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن

الأصول في ضوء اعتمادها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتغيير السياسة المشتركة المتعلقة بإدارة الأصول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ (ب) إصدار توجيه إلى موظفي مكتب خدمات المشاريع المسؤولين عن إدارة بنود تقل قيمة اقتنائها عن ٢٥٠٠ دولار؛ (ج) ضمان إجراء عمليات استعراض وتحقق دورية لتفاصيل الأصول في نموذج للأصول على أساس دفتر الأستاذ بما يكفل اتفاقها مع أغراض الإبلاغ المالي و(د) تصميم برامج تدريب من أجل تلبية الاحتياجات من المهارات.

٢٩ - وبالنسبة للسفر صدرت التوصيات من أجل: (أ) النظر في خفض تكاليف بطاقات السفر من خلال تحسين تخطيط السفريات على أساس خطط سفر ربع سنوية لجميع وحدات المقار؛ (ب) ضمان أن أي طلبات لسفر في مهام رسمية لا تندرج ضمن خطط السفر ربع السنوية المعتمدة (السفر لمهام مخصصة) تقدَّم لاعتمادها من السلطة المختصة المعنية طبقاً للتوجيه التنظيمي رقم ١١؛ (ج) استعراض هيكل السفر القائم حالياً بالمقر؛ (د) وضع مبادئ توجيهية من أجل الحدود القصوى للأسعار استناداً إلى تحليل للجهات التي يتواتر السفر إليها؛ (هـ) تحليل العناصر الرئيسية التي تستند إليها الفروقات في الأسعار على الطرق الرئيسية والنظر في إجراء مفاوضات مع الناقل الرئيسي؛ (و) ضمان أن يتم دعم عمليات السفر بواسطة منهاج إلكتروني ملائم من أجل إصدار طلبات السفر وإعداد أذونات السفر.

مسائل الامتثال

٣٠ - صدرت التوصيات لضمان تحسين الامتثال للسياسات والإجراءات في معظم التقارير وقد غطّت معظم المجالات الوظيفية. على أن أهم التوصيات جاءت متصلة بما يلي: (أ) الامتثال إزاء تفويض السلطة؛ (ب) تعزيز التخطيط المنهجي لعمليات المشتريات ورصد تنفيذه؛ (ج) إدراج تأكيد الامتثال إزاء القواعد والنُظم في النموذج المعياري الذي يزوَّد به العملاء في حالات ما قبل الاختيار بالنسبة إلى فرادى المتعاقدين مع تحسين الامتثال إزاء إجراءات استخدام المتعاقدين الأفراد؛ (د) ضمان إعداد مذكرات التسليم وتوثيقها بما يكفل الحفاظ على المعارف المتحصّلة مع توخّي اليقظة الواجبة لدى إقرار نماذج الموافقة؛ (هـ) تحسين حالات توثيق المشتريات وإدارة المشاريع. ومن شأن زيادة دقة التوجيه والإشراف من جانب الإدارة، فضلاً عن تحسين سُبل التدريب أن يكفل التصدي لمعالجة القضايا المثارة في هذا الخصوص.

المسائل الاستراتيجية

٣١ - تم استرعاء الانتباه إلى المسائل التي يمكن أن تؤثر على إنجاز الأهداف الاستراتيجية، سواء على صعيد المنظمة أو على مستوى المكاتب الإقليمية أو مستوى مركز العمليات/المشاريع.

٣٢ - وفي مجال الإدارة والقيادة الاستراتيجية المشتركة، استُرعي انتباه الإدارة للحاجة إلى: (أ) تحديد الاختصاصات من أجل محاور التشغيل وإعادة التأكيد على نطاقها والولايات المكلَّفة بها على نحو ما يقضي به التوجيه التنظيمي ١٥ (الإضافة ٢)؛ (ب) إعداد خطة عمل تفصيلية لتنفيذ استراتيجية الأعمال المطلوبة من أجل المحاور التشغيلية؛ (ج) إقرار اتفاق خدمات يتصل بحساب تكاليف أنشطة المحاور التشغيلية مع مراكز المشاريع الأخرى و(د) وضع التوجيه المناسب لتخطيط وإنشاء مكتب جديد بطريقة محددة.

مسائل الإبلاغ

٣٣ - صدرت التوصيات من أجل: (أ) ضمان دقة بيانات المشاريع واستكمالها على أساس مناسب زمنياً؛ (ب) الأخذ بمركزية رصد الامتثال إزاء متطلبات الإبلاغ؛ (ج) استخدام معلومات ذات طابع مركزي لتقييم أداء الشراكة كجزء من ضمان دوري للشراكة. وفي مجال السفر صدرت التوصيات بما يكفل أن يتم دورياً حسب الاقتضاء إعداد واستعراض تقارير التكاليف بحيث تغطي هذه التقارير القطاعات التي تشهد سفراً متكرراً أكثر من سواها، إضافة إلى خطوط الطيران التي يغلب استخدامها فضلاً عن متوسط أسعار بطاقات السفر وتقسيم النفقات حسب خط الطيران وتقارير تقييم الوفورات فيما يتصل بالانبعاثات الكربونية عن كل فترة ثلاثة أشهر.

باء - المراجعات الحسابية للمشاريع

مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات

٣٤ - يواصل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات دعم ”مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات“ للأمم المتحدة على النحو الوارد تفصيله في تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان في عام ٢٠٠٧ (DP/2008/21).

٣٥ - وفيما تعد الإدارة مسؤولة عن تلبية متطلبات اتفاقات المشاريع، فإن الفريق المذكور أعلاه يدعم جهود الإدارة فيما يتصل بتلبية المتطلبات طبقاً لشروط المراجعة الحسابية التي تضمها هذه الاتفاقات عند وجودها. ولهذا الغرض يستخدم الفريق الشركات المهنية لإجراء مراجعة الطرف الثالث تنفيذاً لهذه المراجعات، علماً بأن جميع الشركات المهنية التي تم

استخدامها كانت مؤهلة لذلك مسبقاً من جانب مكتب خدمات المشاريع وهي تلتزم بالشروط التي أقرها الفريق. كما أن جميع تقارير مراجعة الحسابات التي أعدتها تلك الشركات يتم تقييمها بواسطة الفريق فيما يتعلق بعنصر الجودة قبل إصدارها.

إقرار عقد خدمات مهنية مع شركة مراجعة حسابات

٣٦ - اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ أُبرم فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عقد خدمات مهنية لثلاث سنوات مع إحدى شركات مراجعة الحسابات. ومن المتوخى أن يؤدي ذلك إلى: تحسين جودة تقارير المراجعة الحسابية من خلال اتساق النهج المتبع والأخذ بأسلوب الاحتفاظ بالمعارف وتحسين فهم عمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من جانب شركة واحدة لمراجعة الحسابات مع تبسيط عملية استخدام شركة واحدة للمراجعة الحسابية للمشاريع. ومثل هذه التحسينات تتسم بأهمية خاصة في ضوء التحول الذي تم مؤخراً إلى حيث الكشف العام عن تقارير مراجعة الحسابات كما يتوقع خفض تكاليف مراجعة الحسابات وتحسين عنصر دقة التوقيت في تقديم التقارير.

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن المشاريع

٣٧ - خلال السنة المنتهية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أصدر فريق المراجعة الداخلية للحسابات ١٣ من تقارير مراجعة الحسابات فيما يتعلق بمشاريع محددة وتم تقديمها إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفي ضوء مبدأ المراجعة المنفردة اضطلع الفريق بهذه العمليات بمساعدة شركات لمراجعة الحسابات.

٣٨ - وعلى النحو المبيَّن في الجدول ٥ فإن أغلبية من هذه التقارير الثلاثة عشر، الصادرة بشأن المشاريع في عام ٢٠١٣، انطوت على رأي في مراجعة الحسابات يتصل بالبيان المالي للمشروع وكذلك بتصنيف لبيئة المراقبة الداخلية طبقاً لمتطلبات الشريك وصاحب (أو أصحاب) المصلحة الأساسيين المعنيين.

الجدول ٥

عدد التقارير الصادرة بشأن المراجعة الحسابية للمشاريع، ٢٠١١-٢٠١٣

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
تقارير مراجعة الحسابات الصادرة تعبيراً عن رأي بشأن البيان المالي وهي تطرح تصنيفاً لبيئة الرقابة الداخلية	١٥	١٦	١٢
تقارير مراجعة الحسابات الصادرة تعبيراً عن رأي بشأن البيان المالي فقط	١	١	١
تقارير مراجعة الحسابات الصادرة لتشمل تصنيفاً لبيئة الرقابة المالية فقط	صفر	١	صفر
المجموع	**١٦**	**١٨**	**١٣**

٣٩ - على النحو المبيَّن في الجدول ٦، فقد طرأ تحسن مطرد على نسبة المراجعات الحسابية للمشاريع التي اقترنت برأي مطلق بشأن بياناتها المالية، من نسبة ٨١ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٨٨ في المائة في عام ٢٠١٢ ثم إلى نسبة ٩٢ في المائة في عام ٢٠١٣. وتعكس هذه الزيادة المطردة في عدد التقارير، غير المشفوعة بتحفظات، ما طرأ من تحسّن على نوعية التقارير المالية التي أصدرها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٤٠ - كما طرأت زيادة مطردة على نسبة المراجعات الحسابية للمشاريع التي تم تصنيفها على أنها ''مُرضية'' بالنسبة لعمليات الرقابة الداخلية، من ٤٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٥٩ في المائة في عام ٢٠١٢ ومن ثم إلى ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٣. ولم يكن ثمة مراجعات حسابية للمشاريع تحمل تقدير ''غير مُرضٍ'' فيما يتصل بعمليات الرقابة الداخلية.

الجدول ٦

ملخص بآراء المراجعة الحسابية وتصنيفات الرقابة الداخلية لمراجعة المشاريع، ٢٠١١-٢٠١٣

نوعية الرأي أو التصنيف	عدد تقارير المراجعة الحسابية			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
رأي المراجعة الحسابية بشأن البيان المالي للمشروع						
رأي غير مشفوع بتحفظ	١٣	١٥	١٢	٨١	٨٨	٩٢
رأي مشفوع بتحفظ	٣	٢	١	١٩	١٢	٨
المجموع	**١٦**	**١٧**	**١٣**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**
تصنيف المستوى العام للرقابة الداخلية						
مُرضٍ	٧	١٠	٨	٤٧	٥٩	٦٧
مُرضٍ جزئياً	٨	٧	٤	٥٣	٤١	٣٣
غير مُرضٍ	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	**١٥**	**١٧**	**١٢**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

الأثر المالي لنتائج المراجعة الحسابية للمشاريع في عام ٢٠١٣

٤١ - في مقرره ٢٢/٢٠١٠ طلب المجلس التنفيذي إدراج المعلومات المتعلقة بالأثر المالي لنتائج المراجعة الحسابية في التقارير الصادرة مستقبلاً. وبالنسبة إلى عام ٢٠١٣، فإن الأثر المالي التراكمي لتقارير مراجعة المشاريع، الذي يضم رأياً مشفوعاً بتحفظ وصل إلى مبلغ ٨٢١ ٤١ دولار (٠,٠٤ في المائة من مجموع النفقات الإجمالية للمشاريع الخاضعة للمراجعة البالغ ١١٣,٦٤ مليون دولار).

التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٣ بشأن المراجعة الحسابية للمشاريع

٤٢ - ضمت التقارير البالغ عددها ١٣ تقريراً بشأن المراجعة الحسابية للمشاريع ٤٨ من توصيات مراجعة الحسابات (بالمقارنة مع ١٣٩ توصية في تقارير المراجعة الحسابية، الصادرة عن ٢٠١٢، البالغ عددها ١٨). ويرجع ذلك إلى الانخفاض في عدد تقارير المراجعة الصادرة خلال السنة وإلى زيادة تركيز المراجعة الداخلية على المخاطر والقضايا المنظومية

الأكثر أهمية. وهذه التوصيات يتم تحليلها حسب الأهمية والسبب وتواتر الحدوث في مجال وظيفي.

مستوى أهمية توصيات المراجعة الحسابية المتصلة بمراجعة المشاريع

٤٣ - كما يتبيَّن من الجدول ٧، فإن نسبة توصيات المراجعة الحسابية المصنَّفة على أنها ذات درجة عالية زادت بصورة طفيفة من ١٣ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠١٣. ومع ذلك فالعدد المطلق لتلك التوصيات كان أقل في عام ٢٠١٣ (تسع) بالمقارنة مع عام ٢٠١٢ (١٨).

الجدول ٧

تصنيف توصيات المراجعة الحسابية للمشاريع حسب مستوى الأهمية

مستوى الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
مرتفع	١٦	١٨	٩	١٤	١٣	١٩
متوسط	٨٥	٩٨	٣٨	٧٥	٧٠	٧٩
منخفض	١٢	٢٣	١	١١	١٧	٢
المجموع	**١١٣**	**١٣٩**	**٤٨**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

أسباب قضايا المراجعة الحسابية

٤٤ - كما يتضح من الشكل ٣ فإن الأسباب الرئيسية لقضايا المراجعة الحسابية في تقارير مراجعة حسابات المشاريع كانت تتمثل في قصور التوجيه، وهو ما زاد من ٤١ إلى ٨٥ في المائة[٤]، وقصور المبادئ التوجيهية التي تناقصت من ٢١ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٨ في المائة في عام ٢٠١٣، وإلى الموارد التي تناقصت من ٥ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٣ ثم إلى الخطأ البشري وهو ما تناقص من ٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٢ في المائة في عام ٢٠١٣.

(٤) التعاريف (طبقاً للوثيقة DP/2007/38):

الامتثال: عدم الامتثال للنظم والقواعد والإجراءات المنصوص عليها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

المبادئ التوجيهية: غياب إجراءات خطّية لتوجيه الموظفين لدى أدائهم لمهامهم.

التوجيه: قصور أو غياب الإشراف من جانب المشرفين.

الخطأ البشري: أخطاء يرتكبها الموظفون المكلفون بأداء مهام محددة.

الموارد: قصور الموارد (الأموال، والمهارات، والموظفون) للاضطلاع بنشاط أو مهمة.

الشكل ٣

توصيات المراجعة الحسابية للمشاريع طبقاً لسبب قضايا المراجعة

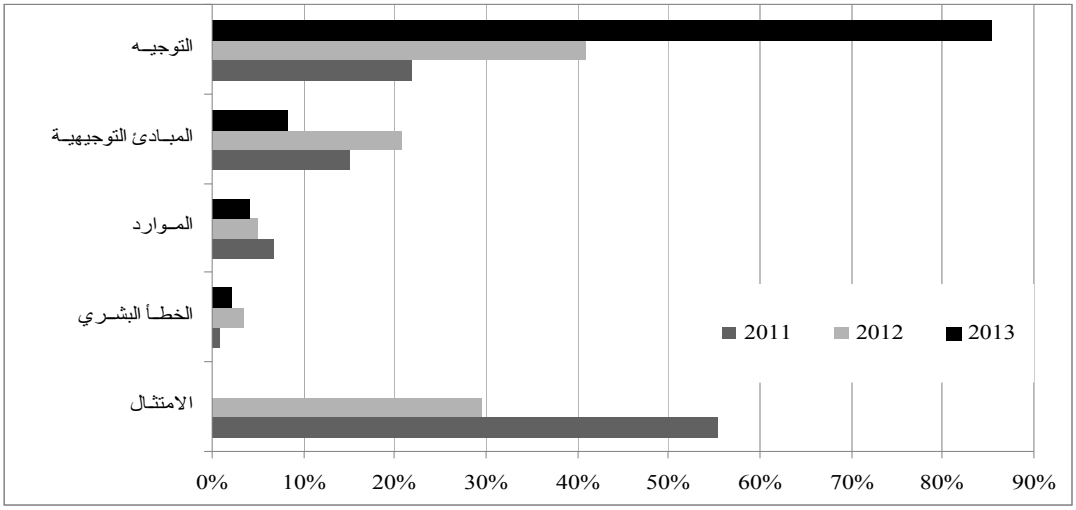

تواتر صدور توصيات المراجعة الحسابية للمشاريع حسب المجال الوظيفي

٤٥ - يوضح تواتر صدور توصيات المراجعة الحسابية حسب المجال الوظيفي، وهو ما يعرضه الشكل ٤، أن معظم التوصيات كانت متصلة بالتمويل (٣٥ في المائة) وبإدارة المشاريع (٢٩ في المائة) وبالإدارة العامة (٢٣ في المائة) ثم المشتريات (٨ في المائة) والموارد البشرية (٤ في المائة).

الشكل ٤

توصيات المراجعة الحسابية للمشاريع حسب المجال الوظيفي

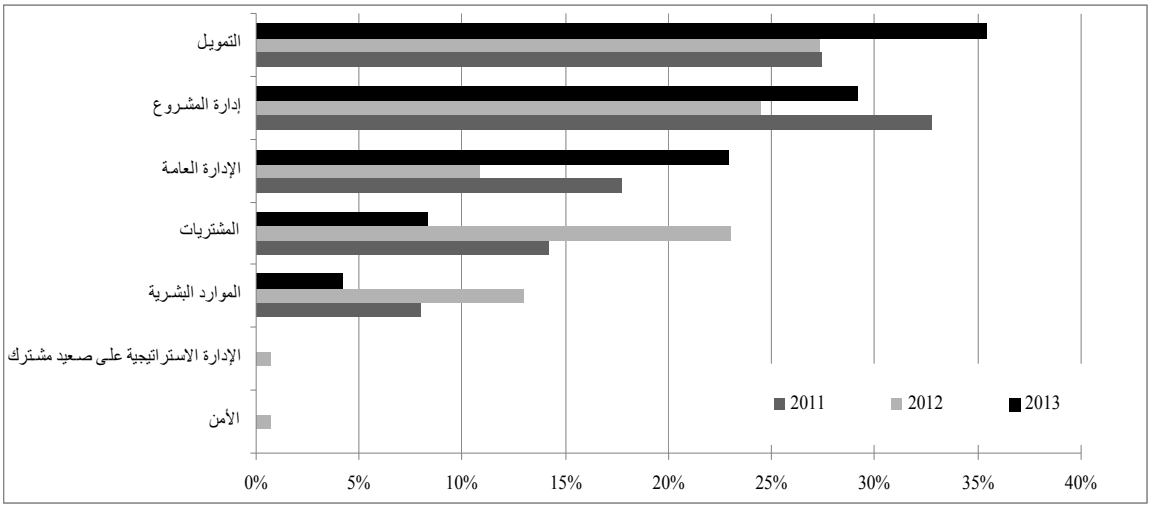

مجالات التحسين الرئيسية المحددة في تقارير المراجعة الحسابية للمشاريع في عام ٢٠١٣

٤٦ - وتشمل ما يلي:

(أ) إدارة المشروع/البرنامج. تعزيز الامتثال لبنود اتفاق التمويل واتفاق الخدمات الإدارية، والتعجيل بتنفيذ أنشطة المشروع، وتحسين تخطيط أعمال المشروع وضمان كفاية مراقبة المشاريع من خلال لجنة توجيه ولجنة ميزانية المشروع، وكفالة الرصد في الموعد المناسب لنفقات ميزانيات المشاريع وضمان إعداد تقارير العملاء في التوقيت السليم.

(ب) التمويل. ضمان أن تقوم عمليات ميزنة المشروع على أساس أحدث المعلومات وأنه يتم رصد التدفق النقدي بصورة سليمة مع استخدام قائمة صحيحة بالحسابات والالتزام بالأموال الكفيلة بسداد المبالغ التي تقضي بها اتفاقات المشاريع، كما أن النفقات تدعمها بالصورة المناسبة الوثائق الكافية.

(ج) المشتريات. كفالة الالتزام بشروط العقود وبأن وثائق أنشطة المشتريات تلبي شروط دليل المشتريات.

(د) الموارد البشرية. ضمان امتثال اتفاقات المتعاقدين الأفراد للمبادئ التوجيهية التنظيمية مع كفالة اكتمال الوثائق في هذا الخصوص.

(هـ) الإدارة العامة (إدارة الأصول). ضمان الامتثال للمتطلبات من حيث المستندات ونقل الأصول والمبادئ التوجيهية للرصد بشأن إدارة أصول المشاريع.

جيم- التحسينات التي يتم إدخالها على نظام المراقبة الداخلية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٤٧ - في عام ٢٠١٣ أدخلت الإدارة مزيداً من التدابير لتدعيم نظام المراقبة الداخلية. وقد روعيت هذه التحسينات خلال إعداد خطة عمل المراجعة الحسابية.

٤٨ - ويعدّ تدعيم نظام المراقبة الداخلية عملية متواصلة. وخلال عام ٢٠١٣ عملت الإدارة، إما على تنقيح السياسات والإجراءات أو على إصدار سياسات وإجراءات جديدة في المجالات التالية: (أ) إصدار توجيه تنظيمي بشأن الإدارة البيئية لمشاريع الهياكل الأساسية؛ (ب) إصدار دليل تنظيمي بشأن عدم صلاحية البائعين وبخصوص الجزاءات ذات الصلة؛ (ج) تنقيح سياسة التسعير التي يتبعها مكتب خدمات المشاريع بالنسبة للعملاء اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣؛ (د) طرح إضافة إلى الهيكل الشامل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ (هـ) تنقيح الميثاق من أجل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات؛

(و) تنقيح السياسة المتبعة بشأن اتفاقات المتعاقدين الأفراد؛ (ز) تنقيح سياسة أداء الموظفين؛ (ح) إصدار سياسة تحدد تعليمات دعم المِنح؛ (ط) إصدار سياسة بشأن ترك الخدمة بالنسبة للموظفين؛ (ي) إصدار السياسة المتعلقة بالراحة والاستجمام؛ (ك) إصدار سياسة بشأن الالتزام بالإفادة عن مطالبات موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ (ل) إصدار سياسة بشأن إدارة واستخدام المركبات؛ (م) إصدار سياسة لتوضيح عملية الاعتماد لرسائل دعم تأشيرات السفر؛ (ن) تنقيح السياسة المتعلقة بإجراءات استعراض البائعين؛ (س) تنقيح سياسة التوظيف؛ (ع) تنقيح سياسة استحقاقات السفر؛ (ف) تنقيح سياسة الضيافة؛ (ص) تنقيح السياسة المتعلقة بتجديد التعيينات المحددة الأجل؛ (ق) تنقيح سياسة ساعات العمل والإجازات للمتعاقدين الأفراد.

٤٩ - أما المبادرات الأخرى التي اتخذها الإدارة فقد شملت ما يلي: (أ) وضع الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ استناداً إلى استعراض منتصف المدة المتوسع في عام ٢٠١٢، وقد أيدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣؛ (ب) شهادة معيار الإيزو 14001 من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لممارسة الهياكل الأساسية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ (ج) الحصول على الشهادة الفضية من المعهد المعتمد للشراء والإمداد في مجال المشتريات المستدامة؛ (د) شهادة مؤسسة APMG الدولية باعتبارها منظمة استشارية معتمدة ومنظمة تدريب معتمدة إضافة إلى معهد إدارة المشاريع باعتباره من الجهات التعليمية المسجَّلة وهيئة استشارية مسجّلة؛ (هـ) تقييم خارجي على أساس نموذج الامتياز للمؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة مما أفضى إلى جائزة على مستوى الأربعة نجوم مقابل تصنيف ''الاعتراف بالامتياز'' (و) تنفيذ نهج أفضل إزاء حساب التكاليف والتسعير باتباع مبادئ الاسترداد الكامل والمنصف للتكاليف.

٥٠ - ويدعم نظام المراقبة الداخلية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الأدوات والنُظم المشتركة التي حظيت بمزيد من التعزيز في عام ٢٠١٣ وهي تشمل: (أ) النهوض بمنهاج معلومات الأعمال التجارية؛ (ب) إدخال العمل بأداة جديدة لإدارة التوصيات في مجال المراجعة الداخلية للحسابات؛ (ج) إدخال العمل بأداة جديدة لإدارة مدفوعات اتفاقات المتعاقدين الأفراد؛ (د) النهوض بالنظام المتبع لإدارة العملية الرئيسية في الأعمال التجارية؛ (ج) إدخال نظام جديد للتعامل مع التقارير المقدَّمة إلى لجنة العقود والممتلكات بالمقر؛ (و) ترقية النظام الشامل لإدارة الإجازات السنوية؛ (ز) ترقية أداة إغلاق المشاريع؛ (ح) ترقية النظام الشامل لتوظيف العاملين؛ (ي) بدء عملية من شأنها تحديد وإنشاء نظام جديد لتخطيط موارد المشاريع.

خامساً – إطار المساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥١ – طبقاً لإطار المساءلة وسياسات المراقبة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يعدّ مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات مسؤولاً أمام المجلس التنفيذي عن الموارد المتاحة والمطلوبة لتنفيذ إطار المساءلة.

٥٢ – وتشمل الأُسس التي يقوم عليها في المكتب إطار المساءلة وسياسات المراقبة التي تعد داخلية بالنسبة للمنظمة، كلاً من فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، واللجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات، ومسؤول الأخلاقيات، ومكتب المستشار القانوني العام، وفريق التعيين والاختيارات ومجلس التعيينات والاختيارات، ولجنة العقود والممتلكات بالمقر، ونظام السجل المتكامل لقياس الإنجاز وتنفيذ التوجيهات التنظيمية والتعليمات الإدارية بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٥٣ – وتشمل الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها إطار المساءلة وسياسات المراقبة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وتعد خارجة عن نطاقه، كلاً من المجلس التنفيذي ومجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

سادساً – الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٥٤ – يمتثل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إزاء مقرري المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨ و١٨/٢٠١٢ وإلى الإجراءات التي تم إقرارها فيهما فيما يتعلق بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

٥٥ – وفضلاً عن ذلك ففي عام ٢٠١٢، خلص المجلس التنفيذي في مقرره ١٨/٢٠١٢ إلى ما يلي:

> ١٦ – يقرِّ [قرَّر] أن يقوم مدير المراجعة الداخلية للحسابات (...) بالإتاحة العلنية للملخصات التنفيذية لجميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢:
>
> ١٧ – يقرر [قرر] أن يقوم مدير المراجعة الداخلية للحسابات (...) بالإتاحة العلنية لجميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٩ - يقرر [قرر] أنه قبل الكشف عن تقرير لمراجعة داخلية يحوي نتائج تتصل تحديداً بدولة عضو، يتولى مدير المراجعة الداخلية للحسابات تقديم نسخة من التقرير إلى الدولة العضو المعنية.

٢٠ - يطلب (طلب) إلى مدير المراجعة الداخلية للحسابات (...) أن يدرج في التقارير السنوية المقدمة إلى المجلس التنفيذي عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال السنة (...) وأن يدرج في التقارير السنوية لعام ٢٠١٤ تحليلاً للخبرة المكتسبة حتى الآن من عملية الكشف العام.

٥٦ - وبناء على ذلك نشر الفريق على الموقع الشبكي العام UNOPS public website لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الملخصات التنفيذية لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، إضافة إلى التقارير الكاملة للمراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٥٧ - وقد وضع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نظاماً للإتاحة عن بُعد ودخل حيز التشغيل منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، فمنذ تشرين الثاني/يناير ٢٠١١ ظل المكتب المذكور ينشر على موقعه الشبكي العلني جميع تقارير المراجعة الحسابية التي تتعامل مع المجالات الوظيفية والمواضيعية فضلاً عن قائمة تضم جميع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة منذ عام ٢٠٠٨.

٥٨ - وخلال عام ٢٠١٣ تلقى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع طلباً واحداً من الاتحاد الأوروبي من أجل إتاحة تقرير واحد عن المراجعة الداخلية للحسابات. وبما أن التقرير كان قد صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فقد أتيحت للعميل إمكانية الاطلاع عن بُعد على تقرير المراجعة الداخلية للحسابات طبقاً لسياسة الإفصاح التي كانت متبعة في ذلك الحين.

٥٩ - وما برحت تجربة فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، إزاء الكشف العلني عن تقارير المراجعة الحسابية، تتسم بالإيجابية باعتبار أنها تفضي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، وإلى العمل في الوقت المناسب على اتخاذ إجراءات من جانب الإدارة بشأن توصيات مراجعة الحسابات. وقد استمرت تؤدي كذلك إلى رفع مستوى تقارير المراجعة الحسابية بفضل الجهود المتزايدة المبذولة لضمان الجودة على نحو ما يتطلبه مراجعو الحسابات الداخليون.

سابعاً – الخدمات الاستشارية

٦٠ – تغطي الخدمات الاستشارية نطاقاً واسعاً من المسائل المتصلة بقضايا المراقبة الداخلية والسياسات والتوجيهات التنظيمية والعمليات التجارية والاتفاقات المقترحة، إضافة إلى قضايا محددة قد تطلب الإدارة إلى فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات أن ينظر فيها. ومن المهم التأكيد على أن الفريق المذكور لا يتصرف إلاّ بصفة استشارية وهو لا يضطلع بمسؤوليات إدارية تنطوي على المشاركة في تنفيذ أي إجراء.

٦١ – وخلال عام ٢٠١٣ واصل الفريق تقديم الخدمات الاستشارية التي شملت إبداء التعليقات على السياسات والإجراءات وتقديم الدعم للإدارة بشأن معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO-14001، والنظام المشترك لبطاقات الائتمان وأنشطة إدارة المخاطر. كما شارك الفريق بصفة مراقب في المجلس الاستشاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصال التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٦٢ – وخلال عام ٢٠١٣ نظَّم الفريق أربعة مواقع شبكية لبناء القدرات من أجل موظفي مكتب خدمات المشاريع بشأن المراجعات الحسابية للمشاريع وإدارة الأصول وإدارة شؤون البائعين ولجان استعراض البائعين.

٦٣ – وبالإضافة إلى ذلك، قام الفريق بتطوير أداة لمراقبة التقييم الذاتي لدعم المديرين في رصد الامتثال إزاء الضوابط الداخلية الرئيسية في المجالات الوظيفية، ومن ذلك مثلاً إدارة المشاريع والتمويل والمشتريات والموارد البشرية والإدارة العامة (بما في ذلك إدارة الأصول) والأمن. ومن شأن ذلك أن يساعد الإدارة على تحقيق واحد من ''الإنجازات اللازمة'' المطلوبة لبلوغ أهداف الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧ وهو الوصول بالأنشطة التجارية إلى الحد الأمثل.

٦٤ – وبالإضافة إلى المراجعات الحسابية المخطط لها، فقد أعدّ الفريق خلال عام ٢٠١٣ تقريراً استشارياً عن ما تم على مستوى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من تطبيق التوجيه الإداري الصادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة ST/AI/2003/8. وتطرق التقرير إلى استخدام المتعاقدين الأفراد الذين يحصلون على معاشات تقاعدية من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ولكنهم يتقاضون أتعاباً و لم يكن ذلك طبقاً لتعليمات الأمانة العامة.

٦٥ – وفضلاً عن ذلك، واصل الفريق مساعدة الإدارة في استعراض اتفاقات المشاريع المقترحة التي تحتوي على شروط للمراجعة الحسابية بما في ذلك تطوير نموذج من أجل شرط

معياري للمراجعة (أتيح على الشبكة الإلكترونية الداخلية) بما يكفل أن تكون هذه الشروط طبقاً لمقررات المجلس التنفيذي وللنظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ثامناً – التحقيقات

٦٦ – فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات هو الكيان الوحيد المسؤول في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن إجراء التحقيقات في الادعاءات بوقوع غش أو فساد أو استغلال للسلطة أو تحرش في موقع العمل أو استغلال جنسي أو حالات انتقام وغير ذلك من أفعال سوء السلوك.

ألف– حجم الشكاوى الواردة

٦٧ – في عام ٢٠١٣ تلقى الفريق ٧٤ شكوى، منها ٤٤ أصبحت قضايا و٣٠ كانت للعلم فقط[٥]. وقد شكّل ذلك نقصاً من عام ٢٠١٢ عندما كان الفريق قد تلقى ٨٨ شكوى (٥٤ قضية و٣٤ للعلم). وبالإضافة إلى ذلك كان هناك ٣٦ حالة تم ترحيلها لعام ٢٠١٣: واحدة من عام ٢٠٠٩ واثنتان من عام ٢٠١٠ وأربع من عام ٢٠١١ و٢٨ من عام ٢٠١٢ (الشكل ٥).

الشكل ٥

عدد القضايا، ٢٠١١–٢٠١٣

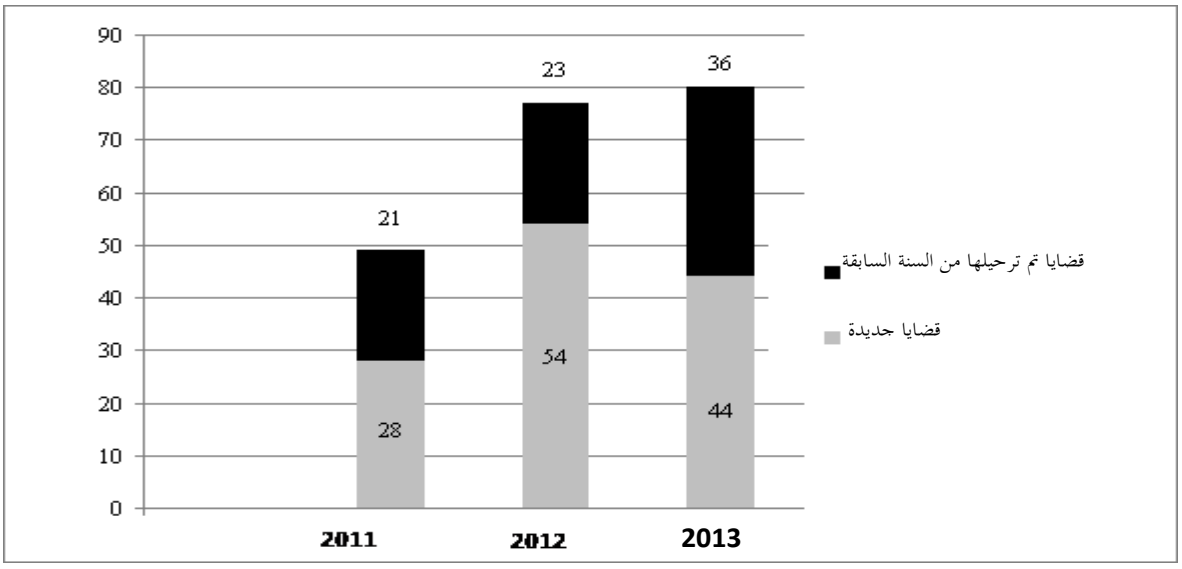

(٥) الشكاوى 'للعلم' تتطلب استعراضاً ومتابعة، وقد لا تتطور إلى حيث تصبح قضية مكتملة.

٦٨ - وكان هناك نسبة تسع وخمسين من القضايا التي فتحت في عام ٢٠١٣ محالة بواسطة الإدارة أو شؤون العاملين إلى جانب ١١ في المائة جاءت من خلال الخط الساخن المباشر للإبلاغ عن حالات الغش التابع لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، أو الخط الساخن للإبلاغ عن حالات التحرش التابع لمكتب خدمات المشاريع، إلى جانب ٣٠ في المائة جاءت عبر سُبل أخرى (منظمات خارجية مثل الجهة التي تتولى تقديم التأمين الطبي).

٦٩ - ومن بين القضايا التي فتحت في عام ٢٠١٣، البالغ عددها ٤٤، كان النصف تقريباً (٢٠ أو ٤٥ في المائة) ينطوي على نوع مدَّعى بوقوعه من الغش أو المخالفات المالية (غش المشتريات وغش الاستحقاقات والسرقة والاختلاس وسوء استخدام موارد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع). وبلغت القيمة المالية الإجمالية لما ثبت من حالات الغش أو سوء الاستخدام ٧٥٨ ٨٥ دولاراً (٥٧٧ ٢٨ دولاراً في الغش الطبي و١٨١ ٥٧ دولاراً من الأموال التي أسيء استخدامها) أي أقل من نسبة ٠,١ في المائة من الموارد السنوية الإجمالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع[٦]. وهناك نسبة أخرى تبلغ ٣٠ في المائة (١٣ قضية) تتعلق بحالات الامتثال الخارجي (غش في التأمين الطبي وانتهاك القوانين المحلية). وبالإضافة إلى ذلك فقد شملت نسبة ٢٠ في المائة (تسع قضايا) حالات تحرش واستغلال للسلطة إلى جانب نسبة ٥ في المائة (قضيتان) كانتا تتصلان بتضارب في المصلحة (انظر الشكل ٦).

(٦) التعاريف:

الغش والمخالفات المالية: التلاعب في العطاءات والتواطؤ والتضارب والفساد والرشاوى/الإكراميات والغش في الاستحقاقات ومخالفات الشراء وإهدار/سوء استخدام الأموال، والتزييف.

التحرش/استغلال السلطة: بيئة عمل معادية والتحرش الجنسي والاستغلال الجنسي والاعتداءات/التهديدات ومحاباة الأقارب.

تضارب المصالح: هدايا/عطايا وعدم امتثال للإقرار المالي والمحسوبية والأنشطة الخارجية (التوظيف والعضوية في مجالس خارجية).

الامتثال الخارجي: انتهاك القوانين المحلية، انتهاك المزايا والحصانات والغش في التأمين الطبي.

الانتقام من المُبلغين عن الأخطاء: إجراءات انتقامية ضد من يبلغون عن الأخطاء أو المشاركين في نشاط متمتع بالحماية (مراجعة حسابية أو تحقيق).

الشكل ٦

نوعيات القضايا التي تم فتحها في عام ٢٠١٣

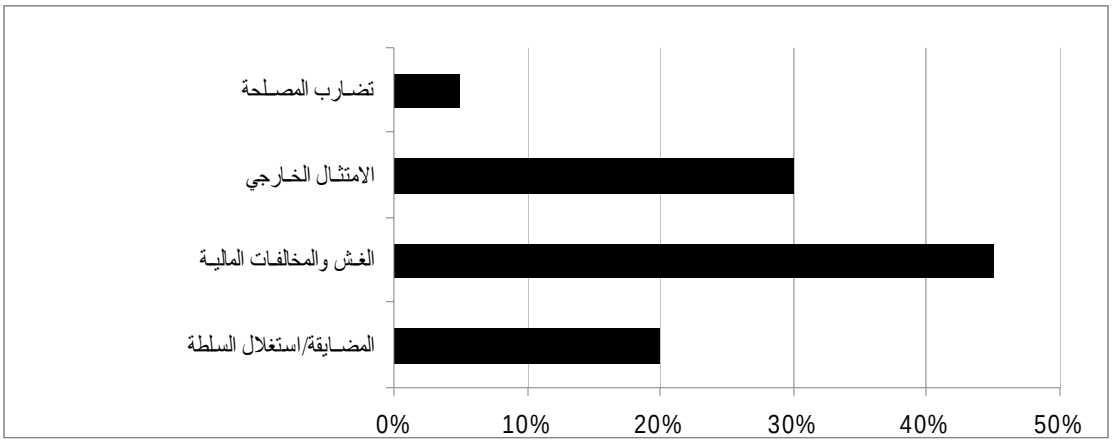

باء – نتيجة التحقيقات

٧٠ – يتم إجراء استعراض أوَّلي للشكاوى الواردة من أجل البتّ فيما إذا كانت الادعاءات تندرج ضمن ولاية أو اختصاص فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. فإذا ما تم ذلك، يتم إجراء تقييم مبدئي، فإذا ما كشف هذا التقييم عن احتمال حدوث الخطأ يجري الفريق تحقيقاً رسمياً. وإذا ما أدى ذلك إلى إثبات الادعاءات يقدِّم الفريق تقريراً عن التحقيق إلى المسؤول القانوني للموارد البشرية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

٧١ – وفي عام ٢٠١٣ تم إغلاق ٥١ قضية مما أدى إلى تقليل حجم القضايا المفتوحة من ٨٠ إلى ٢٩ قضية وهو انخفاض بنسبة ٦٤ في المائة (انظر الجدول ٨).

الجدول ٨

إغلاق شكاوى التحقيقات في عام ٢٠١٣

	عدد القضايا	النسبة المئوية
قضايا سبق ترحيلها من عام ٢٠٠٩	١	١
قضايا سبق ترحيلها من عام ٢٠١٠	٢	٣
قضايا سبق ترحيلها من عام ٢٠١١	٥	٦
قضايا سبق ترحيلها من عام ٢٠١٢	٢٨	٣٥
قضايا واردة في عام ٢٠١٣	٤٤	٥٥
الحجم الإجمالي للقضايا في عام ٢٠١٣	٨٠	١٠٠
القضايا المغلقة دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى		
• بعد استعراض أوَّلي	١٧	٣٣
• بعد تقييم مبدئي	١	٢
• بعد التحقيق	٥	١٠
المجموع الإجمالي للقضايا المغلقة دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى	**٢٣**	**٤٥**
القضايا المغلقة مع التوصية باتخاذ إجراءات أخرى		
• بعد استعراض أوَّلي	٧	**١٤**
• بعد تقييم مبدئي	٣	**٦**
• بعد التحقيق	١٨	٣٥
المجموع الإجمالي للقضايا المغلقة بعد التوصية باتخاذ إجراءات أخرى	**٢٨**	**٥٥**
مجموع القضايا المغلقة في عام ٢٠١٣	٥١	١٠٠
القضايا التي تم ترحيلها إلى عام ٢٠١٤	٢٩	

٧٢ - وكان من نتيجة الاستعراض الأوَّلي أو التقييم المبدئي، أن اتضح أن ١٨ قضية (بنسبة ٣٥ من القضايا المغلقة) لا تستند إلى دليل ولا تتطلب مزيداً من التحقيق. وكان هناك خمس قضايا أخرى تم إغلاقها بعد التحقيق دون إحالة إلى المسؤول القانوني للموارد البشرية (١٠ في المائة من القضايا المغلقة).

٧٣ - وأحيلت إحدى عشرة قضية إلى لجنة استعراض البائعين في عام ٢٠١٣ للنظر في اتخاذ إجراءات أخرى (ثمان من القضايا المغلقة في عام ٢٠١٣ إضافة إلى ثلاث أخرى من سنوات سابقة). وفي وقت الإعداد، كانت لجنة استعراض البائعين قد فرضت جزاءات على أربعة من البائعين.

٧٤ - وأحيلت إحدى عشرة قضية على المسؤول القانوني للموارد البشرية، وجميعها وقعت بعد التحقيق الرسمي. وفي تلك القضايا زوِّدت الادعاءات بأسانيد وشملت ما يلي:

(أ) التحرش أو استغلال السلطة (قضية واحدة)؛

(ب) الغش أو المخالفات المالية (أربع قضايا)؛

(ج) الامتثال الخارجي - الغش في التأمين الطبي (ست قضايا).

٧٥ - وقد أصدر فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ٣٧ تقريراً على أساس هذه القضايا الإحدى عشرة. ولأن بعض القضايا شمل مواضيع متعددة فربما يكون الأمر قد اقتضى إصدار أكثر من تقرير بالنسبة للقضية الواحدة. وفي هذه الحالة أوصى الفريق باتخاذ إجراءات تأديبية ضد ٣٨ من الموظفين. ومن بين هؤلاء الموظفين الثمانية والثلاثين كان هناك موظف واحد يعمل ميدانياً وتشرف عليه وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة.

٧٦ - ومن بين هؤلاء الموظفين الثمانية والثلاثين:

(أ) خضع اثنان لإجراءات التأديب؛

(ب) تَرَك أربعة أفراد خدمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قبل اكتمال العملية الإدارية. ولأن محكمة المنازعات بالأمم المتحدة لا تسمح بالإجراءات التأديبية لمن تركوا خدمة المنظمة فلسوف تتم معالجة المسألة في حالة النظر في التحاق الأفراد مستقبلاً بوظائف لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(ج) وهناك سبع قضايا معلَّقة ضد ٣٢ فرداً. ومن هذه القضايا ما يشمل ٢٧ فرداً ضالعين في مخطط للغش الطبي. كما أن هناك خمسة من بين هؤلاء الـ٢٧ المدانين مَن وافقوا على رد الأموال التي حصلوا عليها عن غير حق، إلى جانب فرد آخر مُستخدم بموجب عقد لدى مكتب خدمات المشاريع ولكنه يعمل ميدانياً لصالح منظمة أخرى بالأمم المتحدة مما أدى إلى تطويل أجل العملية الإدارية المتبعة بالنسبة لهذه القضية.

٧٧ - وبالإضافة إلى ذلك، تم في عام ٢٠١٣ اتخاذ إجراءات إدارية ضد أربعة أفراد نشأت القضايا الخاصة بهم قبل عام ٢٠١٣، ومنهم ثلاثة غادروا قبل اكتمال العملية الإدارية. ولهذا فلن يتم التطرق إليها إلاّ في حالة النظر في تولّيهم وظائف مستقبلاً لدى مكتب خدمات المشاريع. وبالنسبة لواحد من هؤلاء الأفراد، فرضت إجراءات بتخفيض الدرجة إلى جانب الانتظام في دورة تدريبية.

٧٨ - وفضلاً عن التوصيات الإدارية، فقد اقترح فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن تحال إلى السلطات الوطنية أربع قضايا، ومن هذه القضايا ما شمل ٢٧ من الأفراد المختلفين على النحو السابق ذكره في الفقرة ٧٦(ج) أعلاه.

جيم - دعم قدرة التحقيقات

٧٩ - نظراً للاتجاه المتزايد في أعداد الشكاوى الواردة، فقد نقل المكتب وظيفة شاغرة لمراجع داخلي للحسابات (من الرتبة ف- ٣) إلى التحقيقات. وفي آذار/مارس ٢٠١٣ أضاف مكتب خدمات المشاريع محققاً ثانياً إلى هذا الفريق وأصبح لديه حالياً اثنان من الموظفين الفنيين الذين يدعمهم مساعد تحقيقات. ولا يزال الفريق يعتمد على خبراء استشاريين من أجل مزيد من الدعم في هذا المجال.

٨٠ - كما يواصل الفريق تركيز موارده المحدودة على القضايا الخطيرة، فيما يحيل القضايا الأقل خطورة إلى المكتب المناسب. وعلى سبيل المثال يجتمع الفريق بانتظام إلى فريق الممارسة المعني بالموارد البشرية بشأن قضايا التحرش واستغلال السلطة. ويحاول المكتبان معاً الإفادة من الطرائق البديلة لحل المنازعات ومنها مثلاً التوسط، كما يعمل الفريق بصورة وثيقة مع المسؤولين القانونين ومع كبار المديرين ممن يمكن أن يقوموا باستعراضات أوَّلية للادعاءات المطروحة، وهو ما يتم في ظل توجيه فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

٨١ - وما برح الفريق يشكِّل جزءاً لا يتجزأ من عملية اعتماد وتنفيذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للنظام المتعلق بجزاءات البائعين (التوجيه التنظيمي ٤١) الذي دخل حيز النفاذ هذا العام طبقاً للإطار النموذجي للسياسات فيما يتعلق بجزاءات البائعين. وهذه السياسة الجديدة تدعم الموقف الذي يتخذه مكتب خدمات المشاريع ويقضي بعدم التسامح إطلاقاً إزاء البائعين الذين يتبعون ممارسات محظورة، ومنها مثلاً الغش والفساد والتواطؤ والتعطيل إلى جانب الممارسات غير الأخلاقية والقسرية. ويعمل الفريق بصفة استشارية مع لجنة استعراض البائعين. وفي عام ٢٠١٣ قدَّم الفريق ١١ قضية إلى اللجنة للنظر في فرض الجزاءات على العديد من البائعين مما أدى إلى اتخاذ إجراءات حتى الآن ضد أربعة بائعين.

٨٢ - كما أصدر الفريق استقصاءه السنوي الثاني غير المعلن فيما يتعلق بالنزاهة والأخلاقيات ومكافحة الفساد. والمنظمة ملتزمة بردع وكشف ومنع حدوث الغش وغير ذلك من أنماط سوء السلوك خلال إدارة المهمة الملقاة على عاتقها وفي تسيير العمليات التي تضطلع بها. أما الدراسة الاستقصائية المذكورة فقد طرحت نظرة ثاقبة ولها قيمتها بالنسبة لمجالات التعرض للغش وللثقافة المشتركة والأثر الفعلي للبرامج المعمول بها في التعامل مع

حالات الغش وإدارة المخاطر. ولسوف يتم مستقبلاً إدراج نتائج هذه الدراسة الاستقصائية في سياق التدريب وفي التدابير الوقائية الأخرى.

٨٣ - وفي عام ٢٠١٣ بدأ الفريق التنفيذ الكامل لنظامه الآلي في إدارة القضايا. وهذا النظام الجديد يؤدي إلى تيسير إدارة وتنسيق قضاياه وإن كان يتيح للفريق كذلك أن يعمل بصورة أشمل على توثيق الإجراءات المتخذة فيما يتصل بالتحقيق في الادعاءات، كما يتيح المزيد من التحليل المتعمق لبيانات القضايا واستقاء الدروس المستفادة من التحقيقات وهو أمر يمكن أن يكون له أهميته بالنسبة لعمليات إدارة المخاطر على مستوى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٨٤ - ولسوف يعاود الفريق أيضاً النظر في الإطار القانوني اللازم للتصدي لحالات عدم الامتثال لمعايير السلوك بالأمم المتحدة، حيث يعمل مع فريق الممارسة القانونية من أجل النظر في الأخذ بأي عمليات تغيير أو تحديث يمكن أن تؤدي إلى تيسير عملية التحقيقات.

٨٥ - وما برح الفريق ملتزماً إزاء تدعيم التدابير الوقائية وخاصة في ميدان الغش. وعملاً بالميثاق المنقَّح للفريق، تم توسيع ولايته كي ما تشمل التدريب ومنع الغش. وفضلاً عن ذلك فقد عمل الفريق بصورة وثيقة مع فريق ممارسة الموارد البشرية من أجل استخدام شركة خارجية تتولى تقصي المعلومات الأساسية عن المراجع التعريفية التي يقدمها موظفو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وكان الغرض من هذه المبادرة يتمثل في مساعدة المنظمة على تقليل المخاطر المرتبطة بالتوظيف من خلال التحقق من المعلومات والمؤهلات المقدَّمة من جانب المرشحين عند تقدمهم للتوظيف. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخدمة إلى مزيد من تعزيز النزاهة في عملية التوظيف.

٨٦ - وفي إطار هذا المسعى، عمل الفريق مع فريق الموارد البشرية ومسؤول الأخلاقيات على تهيئة وتفعيل حلقة عمل بشأن معايير السلوك من أجل الموظفين العاملين بمكتب خدمات المشاريع. وتمثل هذه الحلقة جزءاً من الجهود الاستباقية التي يقوم بها المكتب لتعزيز الوعي بشأن الامتثال والأخلاقيات. كما تتمثل الأهداف ذات الصلة في المساعدة على زيادة وعي موظفي المكتب بشأن أهمية العمل في اتساق مع أرفع المعايير الأخلاقية والمواءمة بين الأعمال التي يقوم بها مكتب خدمات المشاريع وبين رؤية المكتب ومهمته والقيم التي يصدر عنها، فضلاً عن تدريب الموظفين على تحديد القضايا الممكن إثارتها ومعرفة الجهة التي يُبلغونها بما يساورهم من شواغل أو ما يراودهم من شكوك.

دال - التعاون مع الآخرين

٨٧ - من أجل تعزيز وظيفته في مجال التحقيقات، تَعاوَن فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات مع وحدات مختلفة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهي فريق الممارسة القانونية، وفريق ممارسة الموارد البشرية ومكتب الأخلاقيات إلى جانب العديد من المكاتب الإقليمية والقطرية. واستطاع الفريق أن يحلّ الكثير من المسائل المتعلقة به دون أن يتقدِّم إلى حيث إجراء التحقيقات. وتم ذلك بفضل التعاون والتآزر فيما بين الإدارات فضلاً عن مستوى الإدارة العليا. وفي الوقت نفسه فما زالت مشورة الفريق موضع طلب من جانب الأفرقة الأخرى على النحو المنعكس في حجم القضايا التي تحمل عنوان ''للعلم فقط''.

٨٨ - كما اتخذ الفريق عدداً من التدابير من أجل المزيد من تعزيز قدرته على إجراء التحقيقات وتبادل المعلومات بشأن حالات الغش مع وحدات التحقيقات الأخرى، وبما يؤدي إلى تحسين القدرة على تحديد ومعالجة حالات سوء السلوك التي قد تؤثر على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وضاعف الفريق جهوده المبذولة للتعاون مع مكاتب التحقيقات التابعة لمنظمات دولية أخرى. وعلى سبيل المثال ما برح الفريق يعمل بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على مستوى رؤساء أفرقة التحقيقات بالأمم المتحدة تعزيزاً لممارسات التحقيقات وللقدرات المهنية في هذا المضمار من خلال تهيئة منتدى لتطوير السياسات والإجراءات ذات الصلة. وتشمل مجالات التعاون المشاركة في التحقيقات وعمليات التدريب وتقاسم الموارد وتبادل المعلومات وإسداء المشورة.

٨٩ - وما برح هذا التعاون مع هيئات التحقيقات الأخرى يحظى بمزيد من الدعم من خلال توقيع اتفاقات التعاون مع المنظمات الأخرى، ومنها اتفاقات منع وكشف حالات الغش والفساد والتحقيق فيها، الموقّعة مع البنك الدولي ووزارة خارجية النرويج.

تاسعاً - ملخص بمتابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٣ والسنوات السابقة

٩٠ - اتساقاً مع إطار الممارسات المهنية الدولية للمراجعة الداخلية للحسابات، الذي يتطلب ''عملية متابعة لرصد وضمان التنفيذ الفعال للإجراءات الإدارية''، ومن أجل تفعيل مقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٦/١٣، تشمل خطط العمل السنوية لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بنوداً تكفل مثل هذه المتابعة[٧]. وقد طرح الفريق أداة تتمثل في خط إلكتروني مباشر بما يتيح للمديرين الإفادة عن الإجراءات المتخذة بشأن حالة تنفيذ توصيات

(٧) إطار من معهد مراجعي الحسابات الداخليين، معيار الأداء ٢٥٠٠-رصد التقدم.

مراجعة الحسابات مع بيان الاستعراضات المكتبية التي يقوم بها الفريق فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة والمعلومات المطروحة في هذا الخصوص.

٩١ - ويوضح الجدول ٩ ما تحقق اعتباراً من ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ من نتائج بالنسبة لجميع توصيات المراجعة الحسابية الصادرة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣. ومن بين توصيات المراجعة، الصادرة في عام ٢٠١١ أو قبله، تم تنفيذ ما نسبته ٩٩,٨ في المائة و٦٣ في المائة من تلك الصادرة في عام ٢٠١٢. أما معدل التنفيذ الشامل لتوصيات المراجعة الحسابية الصادرة منذ عام ٢٠٠٨ (السنة التي بدأ فيها الفريق المذكور أعلاه في الاضطلاع بإجراء المراجعات الحسابية الداخلية) إلى عام ٢٠١٣ فقد بلغ ٩٣ في المائة مما يوضح توافر استجابة مرتفعة من جانب الإدارة إزاء تنفيذ توصيات المراجعة.

باء - التوصيات التي لم يتم حسمها على مدار ١٨ شهراً أو أكثر

٩٢ - نتيجة للجهود المتناسقة والاستباقية التي بذلتها الإدارة فقد كان عدد توصيات المراجعة الحسابية التي صدرت قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بما يزيد على ١٨ شهر (في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ أو قبله) ولكنها بقيت دون حسم، ست توصيات (٢,٣ في المائة من مجموع ٢٦١ توصية لم يتم حسمها) وترد في المرفق ١ التفاصيل إضافة إلى التعليقات بشأن حالتها.

الجدول ٩

حالة التنفيذ في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لتوصيات مراجعة الحسابات الصادرة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

عدد توصيات مراجعة الحسابات	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠				٢٠١١				٢٠١٢				٢٠١٣			
	(المجموع)	مراجعة فريق مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات	مراجعة حسابات المشاريع	مراجعة برنامج المنح الصغيرة + مراجعة إجراءات إزالة الألغام	المجموع	مراجعة فريق مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات	مراجعة حسابات المشاريع	مراجعة برنامج المنح الصغيرة + مراجعة إجراءات إزالة الألغام	المجموع	مراجعة فريق مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات	مراجعة حسابات المشاريع	مراجعة برنامج المنح الصغيرة + مراجعة إجراءات إزالة الألغام	المجموع	مراجعة فريق مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات	مراجعة حسابات المشاريع	المجموع	
منفذة/مغلقة	١ ٧٥٨	٢٧٥	٢٦٤	٢٥٣	**٧٩٢**	١٥١	١١٣	٣٦٥	**٦٢٩**	**١٣٠**	**٦٦**	**٢٩**	**٢٢٥**	**٥**	**٥**	**١٠**	المجموع للفترة ٤١٤ ٢
كنسبة مئوية	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٢	٤٧	٧٨	٦٣	٦	١٠	٧	-٢٩٣٨
قيد التنفيذ	١	٤	صفر	صفر	**٤**	صفر	صفر	صفر	صفر	**٥٠**	**٧٣**	**٨**	**١٣١**	**٨٢**	**٤٣**	**١٢٥**	٢٠١٣ ٢٦٢
كنسبة مئوية	صفر	١	صفر	صفر	١	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٨	٥٣	٢٢	٣٧	**٩٤**	**٩٠**	**٩٣**	٧
المجموع	**١ ٧٥٩**	**٢٧٩**	**٢٦٤**	**٢٥٣**	**٧٩٦**	**١٥١**	**١١٣**	**٣٦٥**	**٦٢٩**	**١٨٠**	**١٣٩**	**٣٧**	**٣٥٦**	**٨٧**	**٤٨**	**١٣٥**	**٣ ٦٧٥**
كنسبة مئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

عاشراً – المسائل التشغيلية

ألف – الموارد

٩٣ – خلال عام ٢٠١٣، ضمت مجموعة الموظفين المدرجين في ميزانية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات مديراً واحداً (الرتبة مد –١) ومراجع حسابات داخلي أقدم (الرتبة ف –٥) وأربعة مراجعين داخليين للحسابات (واحد من الرتبة ف–٤ وواحد من الرتبة ف–٣) إضافة إلى مساعد واحد للتحقيقات. وكانت جميع هذه الوظائف مشغولة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وهذا الهيكل مستكمل من خلال استخدام شركات أطراف ثالثة مهنية وخبراء استشاريين أفراد ومتدربين داخليين. وبالإضافة إلى ذلك تم استخدام محرِّر لكفالة الجودة لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات قبل إصدارها كتقارير نهائية.

٩٤ – وخلال عام ٢٠١٣ كانت النفقات المرصودة في ميزانية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تبلغ ٢ ٢٢٤ مليون دولار.

باء – المشاركة مع الهيئات المهنية والأفرقة الأخرى

٩٥ – في عام ٢٠١٣ حافظ الفريق على روابطه الرسمية مع معهد مراجعي الحسابات الداخليين وهو يتبع المعهد في مجال الممارسات المهنية الدولية. وفضلاً عن ذلك شارك الفريق بصورة فعالة في الاجتماع السنوي السابع، وفي دعوات المؤتمر العادي لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بمنظمات الأمم المتحدة، وفي الاجتماع الرابع والأربعين للفريق الأوسع وهو ممثلو خدمات المراجعة الداخلية للحسابات لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

٩٦ – كما شارك فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في المؤتمر الرابع عشر للمحققين الدوليين وفي الاجتماع غير الرسمي الثاني لرؤساء التحقيقات في منظمات الأمم المتحدة.

جيم – دعم مهمة مراجعة الحسابات

٩٧ – خلال عام ٢٠١٣ أجرى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تحسينات عديدة في سياساته الداخلية وفي الإجراءات التي يتخذها. وتم تنقيح النماذج والصيغ لورقات العمل وتقارير المراجعة الحسابية بما يجعلها أيسر منالاً وأكثر دقة بالنسبة لمستخدميها. وتم إعداد دليل أسلوبي لتشجيع التوحيد في معايير إعداد التقارير، مع تنفيذ حزمة برامجيات

جديدة في إدارة المراجعات الحسابية وهي TeamMate مما ساعد على تحسين جودة تقارير المراجعة الحسابية والحفاظ على ورقات العمل ومتابعة توصيات المراجعة الحسابية من خلال النموذج المركزي للفريق المذكور.

دال – اللجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات

٩٨ – خلال عام ٢٠١٣ واصلت اللجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات استعراض خطة العمل السنوية والميزانية والتقارير المرحلية العادية والتقارير السنوية لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، كما أسدت المشورة لتعزيز فعالية مهام المراجعة الحسابية الداخلية والتحقيقات.

٩٩ – ويرد في المرفق ٣ التقرير السنوي للجنة الاستشارية لشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣.